رسالة تتناول إشكالًا إداريًا متعلّقًا باسمي في سجلات النفوس، وما يترتب عليه من آثار قانونية، مع طلب معالجته وفق الأصول.

حضرة مأمور نفوس برجا المحترم

تحية طيبة وبعد،

أودّ، من خلال هذه الرسالة، توضيح الإشكال القائم والمتعلق بكتابة اسمي في سجل النفوس، والذي نشأ نتيجة التباس في موضع الهمزة في اسم «علاء». فالهمزة، كما هي مدونة في السجل، لا تظهر جليًّا إن كانت على السطر أم على رأس الألف، وهو ما أتاح عبر العقود قراءتها وتأويلها على أنها على السطر، واعتماد هذا الرسم في جميع وثائقي الرسمية. ومنذ أكثر من ستين عامًا، صدرت عن دوائر النفوس، استنادًا إلى هذا السجل، جميع مستنداتي الثبوتية: من هوية وجوازات سفر، إلى شهادات جامعية ووثائق رسمية أخرى، جميعها اعتمدت كتابة الاسم بالهمزة على السطر، دون أي إشكال أو اعتراض، ما شكّل واقعًا إداريًا وقانونيًا مستقرًا.

اليوم، وأمام هذا الالتباس، يبرز مساران محتملان للمعالجة:

الأول، اعتماد قراءة حرفية تفترض أن وثيقة الولادة — في حال تبيّن أنها دوّنت الاسم خطأ — تُلزم الدائرة بتكريس هذا الخطأ، ما يحمّلني عبء اللجوء إلى القضاء لتصحيحه، ويفتح إشكالية كبرى مفادها: كيف أمكن للإدارة، على مدى عقود طويلة، أن تعتمد رسمًا معيّنًا للاسم وتبني عليه كامل وضعي القانوني، ثم يُطلب اليوم مني القبول بتغيير إملائي يخالف كل ما استقر عليه عمليًا وإداريًا؟ كما أن في ذلك، ضمناً، تحميلًا غير مباشر لمسؤولية الخطأ لكل من تولّى مهام مأمورية النفوس سابقًا.

أما المسار الثاني، وهو برأيي الأجدر والأكثر انسجامًا مع المنطق والإنصاف، فيقوم على اعتماد التأويل ذاته الذي اعتمده أسلافكم، انطلاقًا من طبيعة الخط المعتمد في السجل (النسخ الزخرفي)، حيث تُكتب الهمزة أحيانًا معلّقة وقريبة من رأس الألف، بما يجيز قراءتها على أنها على السطر. وهو تأويل

مشروع، سبق أن أُخذ به عمليًا، وخدم مصلحة المواطن دون أن يخرق جوهر السجل أو يبدّل مضمونه.

إن التمسك الحرفي بالنص، وإن كان مطلوبًا في الأصل، لا يكون دائمًا الحل الأمثل حين يؤدي إلى نتائج غير منطقية أو مجحفة بحق المواطن، خاصة حين يتعلق الأمر باسم شخص استقر استعماله القانوني والإداري لعقود طويلة. وأنا، مثلكم، موظف أؤمن باحترام القانون، لكنني أؤمن أيضًا بأن التأويل الرشيد جزء لا يتجزأ من حسن تطبيقه.

لذلك، أجد أن اعتماد الهمزة على السطر، كما درج العمل سابقًا، وتصحيح ما ورد في المكننة على هذا الأساس، هو الخيار الأكثر عدالة واتساقًا مع السجل نفسه، لا سيما وأن الهمزة فيه ليست مرسومة على رأس الألف بشكل صريح، ما يجعل كتابتها كذلك خروجًا عن مضمونه لا التزامًا به.

آمل أن تكون هذه الإيضاحات قد بيّنت الصورة كاملة، وأن يتم اعتماد المعالجة الحكيمة التي تحفظ الاستقرار القانوني، وتصون حق المواطن، وتراعي واقعًا إداريًا مضى عليه عمر طويل، دون تحميله اليوم تبعات إشكال لم يكن له فيه يد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

16/1/2026

علاء دمج